جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٢٩)

دراسة تمهيدية لاستكشاف
آفاق الإستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان

نوفمبر
١٩٨٥

دراسة تمهيدية لاستكشاف

آفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان

نوفمبر ١٩٨٥

فهرس المحتويـــات

	رقم الصفحة
تقديـم	
١ ـ الملامح العامة لاقتصاد كل من مصر والسودان	١
١ ـ ١ مقدمـــة	١
١ ـ ٢ الملامح غير الاقتصادية	٢
١ ـ ٢ ـ ١ النواحى الجغرافية والتاريخيـة	٢
١ ـ ٢ ـ ٢ الخصـائص السكانيـــة	٦
١ ـ ٣ الملامح الاقتصادية لمصر والسودان	٩
٢ ـ هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى المصـرى	١٨
٢ ـ ١ هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى حسب الصناعات	١٨
٢ ـ ٢ هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى حسب القطاعات	٢٥
٢ ـ ٢ ـ ١ هيكل وتطور اجمالى قيمة الانتاج الصناعى حسب القطاعات	٢٥
٢ ـ ٢ ـ ٢ هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى للقطاع العام	٢٨
٢ ـ ٢ ـ ٣ هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعى للقطاع الخاص	٣١
٢ ـ ٢ ـ ٤ هيكل وتطور قيمة الانتاج للمشروعات الصناعية المقامـة وفق قانون الاستثمـار	٣٨
٣ ـ هيكل وتطور أهم المنتجات الصناعية السودانيـة	٤٣
٣ ـ ١ المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	٤٤
٣ ـ ٢ صناعة الغزل والنسيـــج	٤٧
٣ ـ ٣ الجلود والمنتجات الجلديـــة	٤٨

رقم الصفحة

٣ ـ ٤ المنتجات البترولية والكيماوية	٤٩
٣ ـ ٥ المنتجات التعدنية غير المعدنية (عدا البترول)	٥١
٣ ـ ٦ الالات والمنتجات المعدنيـــة	٥٢
٤ ـ الصادرات والواردات الصناعية فى مصر والســودان	٥٧
٤ ـ ١ مقدمـــــة	
٤ ـ ٢ الصادرات والواردات الصناعية فى مصر	٥٩
٤ ـ ٢ ـ ١ تطور علاقة الصادرات بالواردات	٥٩
٤ ـ ٢ ـ ٢ هيكل الصادرات والواردات	٦٠
٤ ـ ٢ ـ ٣ الهيكل الاقليمى للصادرات والواردات	٧٨
٤ ـ ٣ الصادرات والوردات الصناعية فى السودان	٨٠
٤ ـ ٣ ـ ١ تطور علاقة الصادرات بالواردات	٨٠
٤ ـ ٣ ـ ٢ هيكل الصادرات والواردات	٨٢
٤ ـ ٣ ـ ٣ الهيكل الاقليمى للصادرات والواردات	٨٩
٥ ـ خطط وسياسات التنمية الصناعية فى مصر والســودان	٩٦
٥ ـ ١ خطط تنمية القطاع الصناعى فى مصـر	٩٦
٥ ـ ١ ـ ١ الابعاد الاساسية لخطة التنمية الصناعية فى اطار الخطـه العامه للدولة ٨٢/٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧	٩٩
٥ ـ ١ ـ ٢ اهداف الصناعة فى الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٧	١٠١
٥ ـ ٢ خطط تنمية القطاع الصناعى فى السـودان	١١٠
٥ ـ ٢ ـ ١ التطور التاريخى للاداء الصناعى فى اطار الاداء الاقتصادى العام	١١١

رقم الصفحة

٥ ـ ٢ ـ ٢ الاستثمار الصناعى فى البرنامج الاستثمارى الثلاثى ٨٣/٨٤ ـ ٨٥/١٩٨٦ ١١٥

٥ ـ ٢ ـ ٣ الافاق المستقبلية للصناعة فى السودان ١٢٢

٥ ـ ٣ سياسة التصنيع فى مصر ١٢٨

٥ ـ ٤ سياسة التصنيع فى السودان ١٤٧

٦ ـ التكامل الصناعى بين مصر والسودان وأسس اختيار الصناعات المشتركة ١٦١

٦ ـ ١ مقدمة ١٦١

٦ ـ ٢ العوامل الاساسية لاعادة تشكيل الهيكل الصناعى بين مصر والسودان ١٦٢

٦ ـ ٣ توزيع المزايا والتكاليف ١٦٨

٧ ـ آفاق وفرص الاستثمار الصناعى وتقييمة فى اطار التكامل بين مصر والسودان ١٧٣

٧ ـ ١ تطور الاستثمار الصناعى فى مصر والسودان ١٧٥

٧ ـ ١ ـ ١ الاستثمار الصناعى فى مصر ١٧٥

٧ ـ ١ ـ ٢ تطور الاستثمار الصناعى بالسودان ١٨٢

٧ ـ ٢ فرص الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان ١٩٠

٧ ـ ٢ ـ ١ منهج تحديد فرص الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل ١٩٠

٧ ـ ٢ ـ ٢ تحديد فرص تنمية الصناعات المختلفة فى اطار التكامل ١٩٥

٧ ـ ٣ تقييم المشروعات الصناعية فى اطار التكامل ٢٠٩

٧ ـ ٣ ـ ١ الاستثمار المطلوب لمشروعات التكامل ٢١١

٧ ـ ٣ ـ ٢ معايير تقييم المشروعات فى اطار التكامل ٢١٤

تقديم

في اطار البرنامج البحثي لمعهد التخطيط القومي حرص المعهد علي أن يولي اهتماما خاصا لموضوعات محددة ذات أبعاد قومية بالغة الأهمية مستهدفا أن يتيح للباحثين والدارسين وصانعي القرار ما تتوصل اليه تلك الدراسات من نتائج والتي يمكن أن تمثل أساسا في اتخاذ القرارات الملائمة وقاعدة أساسية تبني عليها الخطط والسياسات ٠

وقد حظي موضوع التكامل الاقتصادي عموما بنصيب وافر من الدراسات سواء داخل المعهد أو خارجة ، كما كان موضوع التكامل المصري السوداني ايضا من بين الموضوعات التي أوليت اهتماما خاصا ٠ واذا كان التكامل يستهدف بالدرجة الأولي تحقيق آمال وطموحات شعبي الوادي في التنمية والتقدم فقد صار محتما أن تبني خطط وسياسات هذا التكامل علي قاعدة علمية راسخة تستند الي دراسات موضوعية للانشطة والقطاعات الرائدة في اقتصاديات القطرين ٠ ومن ثم ، فقد قام مركز التخطيط الصناعي بالمعهد باعداد الدراسة الحالية كدراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعي في اطار التكامل بين مصر والسودان ٠ وكما يشير عنوان الدراسة فانها تعتبر دراسة تمهيدية لاتدخل في التفصيلات الفنية المرتبطة بالاستثمارات الصناعية الا بقدر ما يحتاجة التعرف علي الاستراتيجية العامة للتكامل في المجال الصناعي ٠ وبالتالي فقد أصبح أهم أهداف هذة الدراسة ابراز خصائص وسمات القطاع الصناعي في القطرين وتطوره التاريخي بهدف تحديد الخطط العريضة لمجالات الاستثمار في هذا المجال ٠ وقد سعت الدراسة تحقيقا لهذا الهدف الي تجميع اكبر قدر متاح من البيانات والمعلومات وتوثيقها وتبويبها وتحليلها ، مع الاسترشاد بما أتيح منها في دراسات سابقة دون أغفال المعالجة النظرية لبعض القضايا والجوانب كلما دعت الحاجة

وتقع الدراسة في سبعة اجزاء رئيسية خصص الجزء الأول منها للتعرف علي الملامح العامة للاقتصاد القومي في القطرين ، ثم عولج موضوع هيكل وتطور قيمة الانتاج الصناعي في كل من البلدين في الجزأين الثاني والثالث علي التوالي ، بينما افرد الجزء الرابع من الدراسة لتناول التجارة الخارجية بصفة عامة وصادرات وواردات القطاع الصناعي بصفة خاصة . أما الجزء الخامس فقد خصص لتحليل خطط وسياسات التنمية الصناعية في القطرين بهدف التعرف علي موقع القطاع الصناعي وتطورة المستهدف المطلق والنسبي في هذة الخطط وكذلك دور السياسات في تحقيق الانطلاقة الصناعية المنشودة .

وقد ساعد العرض والتحليل الذين قدما في الاجزاء الخمسة الأولي من الدراسة علي تناول موضوع التكامل الصناعي بين القطرين وأسس اختيار الصناعات المشتركة ابتداء من بعض الجوانب النظرية الرئيسية والتي يضمها الجزء السادس من الدراسة كتمهيد لتحديد آفاق وفرص الاستثمار الصناعي الذي تم عرضة في الجزء السابع والأخير والذي يعتبر في نفس الوقت بمثابة التوصيات العامة للدراسة .

وقد أسهم في اعداد هذة الدراسة فريق عمل بحثي أشرف علي أعمالة وترأسه الاستاذ الدكتور/ محمد عبد الفتاح منجي مدير مركز التخطيط الصناعي بالمعهد وضم كلا من :-

<u>من المعهد</u>

دكتور/ فتحي الحسيني خليل — الجزء رقم (٥) فيما عدا (٥ - ١ -)

دكتور/ رأفت شفيق بسادة — الفقرة (٥ - ١ -) من الجزء رقم (٥)

دكتور/ ثروت محمد علي — الجزئين رقم (٢) ، (٣)

دكتور/ محمد عبد المجيد الخلوي — الجزئين رقم (٤) ، (٧)

من خارج المعهد

دكتور/ عزت محمود صيام — الجزئين رقم (١) ، (٦)

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

واذ نتشرف بتقديم هذة الدراسة نأمل أن تؤدي الغرض المنشود منها من حيث أن تضع تصورا عاما لآفاق الاستثمار الصناعي بين البلدين أمام كافة المهتمين بقضية التكامل الاقتصادي ، كما يسعد المعهد أن يتلقي أيه آراء أو ملاحظات ومقترحات يمكن أن تسهم في اعداد دراسات أكثر شمولا وتفصيلا بما يخدم أهداف التنمية في القطرين ويحقق طموحات شعب وادي النيل .

نوفمبر ١٩٨٥

دكتور/رجاء عبد الرسول حسن
مدير المعهد

١ ـ الملامح العامة لاقتصاد كل من مصر والسودان

١ - الملامح العامه لاقتصاد كل من مصر والسودان

١٠١ مقدمة :

يرتكز التكامل الاقتصادى بين الدول النامية عموما بصفه أساسية على اعادة تنظيم هيكلية ، وعلى الرغم من صياغة تعريف شامل للتكامل فانه ينطوى فى كل صوره على عملية بناء لمجال اقتصادى اقليمى تتوافق حوله رغبات بلدان مختلفه تدعو الحاجه الى أن تتعاون فيما بينها من أجل خلق ظروف جديده للنمو والتطور على أساس يوفق بين الأهداف الشاملة للأقاليم والمصالح الحيويه للاقتصاديات المختلفة التى تواجهها . والواقع أن عملية التكامل هذه تسمح بايجاد مخارج جديده لسياسات صناعيه وزراعية وتجاريه وماليه - قد انتهت الى طريق مسدود فى كل بلدان العالم الثالث .

وعليه فينبغى أن يكون هدف التكامل المصرى السودانى هو اقامة مجال اقليمى متماسك واقتصاد اقليمى أساسه اعادة تشكيل هياكل الصناعه والزراعه والمال وشبكة المبادلات - ومن جهة أخرى فان اعادة تشكيل هذه الهياكل يجب أن يقترن بتبنى سياسة اجتماعية وثقافية وعلميه جديده على الصعيدين الوطنى والأقليمى .

ومن المناسب قبل الولوج فى موضوع تناول فكرة دمج اقتصاديات مصر والسودان فى مجال التكامل الاقتصادى أن نجرى تحليلا للهياكل الاقتصادية بالدولتين حتى يمكن ادراك أهمية امكانيات المنطقة ودورها والعمل على تطورها - وقبل البدء فى هذه التحاليل لابد من التعرض الى بعض الخصائص العامه للدولتين .

ولذلك فان هذا الجزء يهتم بتحليل لبعض الخصائص الاقتصادية الأساسية وبعض العوامل الاقتصادية الشاملة لاقتصاديات الدولتين ونبدأ باستعراض بعض العوامل غير الاقتصادية وذلك من أجل التعرف عن كثب على مدى تجانس الدولتين والأسباب التى تجعل منهما كلا متميزا .

٢٠١ الملامح غير الاقتصادية :

من ملاحظة واقع منطقة التكامل وتحليل أوضاعها العامه يمكن التأكيد على أن هذا الكيان يشكل مجموعه أقل تباينا مما تصوره البعض سواء من وجهة النظر الجغرافية والتاريخية والثقافية أو على الصعيدين الاجتماعى والديموجرافى .

١٠٢٠١ النواحى الجغرافية والتاريخية :

تحتل مصر والسودان موقعا فريدا بين مفترق القارات وتشكل كل منهما همزة وصل بين دول العالم وطرق تجارته وتبلغ المساحه التى تشغلها مصر أكثر من مليون كيلو متر مربع الا أن المساحة التى يسكنها السكان تبلغ ١٣٦ ألف كيلو متر ٢ أى حوالى $\frac{1}{8}$ المساحه الكلية للبلاد[1] — أما السودان فيشغل مساحه واسعه فى شمال شرق أفريقيا تبلغ نحو ٢ $\frac{1}{2}$ مليون كيلو متر مربع تكاد تساوى فى اتساعها كل بلدان أوربا الغربية واذا أضيفت اليها مساحة مصر تصبح المساحه أكثر من ٣ $\frac{1}{2}$ مليون كيلو متر مربع أى ما يساوى ١٢٪ من مساحة القارة الأفريقية ونحو ٣٪ من اجمالى مساحة الكره الأرضيه كلها[2].

---

(١) روبرت مابرو — الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٢ — ترجمة صليب بطرس — الهيئة المصرية العامه للكتاب . القاهرة . ١٩٧٦ ص ٦٦ — ٧٧ .

(٢) من المعروف أن لأتساع المساحه الجغرافيه دورا كبيرا فى تنويع الموارد المختلفه التى تحتويها المنطقه فضلا عن أنه يسمح للدول ذات المساحه الضخمه المتنوعه الموارد بتنويع النشاط الاقتصادى بمجرد توفر العوامل الانتاجية المختلفه واللازمه لهذا النشاط — الا أنه يجب التنويه الى أن اتساع الحجم الجغرافى لايعنى زيادة الحجم الاقتصادى للدول حيث يرتبط الأخير بعوامل أخرى كثيرة وعموما فانه لايجب اغفال أهمية اتساع الحجم الجغرافى (الذى يحوى اتساع حجم السوق) وتأثيره على النشاط الاقتصادى وبما يسمح به من تحقيق مزايا الانتاج الكبير والاستفادة من مزايا التخصص والتوطن وتقليل الاعتماد على الخارج وبالتالى اصلاح الاختلال فى موازين المدفوعات والحد من تأثير التقلبات الخارجية التى قد يتعرض لها الاقتصاد القومى — وبالتالى تهيئة الظروف المناسبه لنجاح خطط التنمية .. انظر فى ذلك :

د . مختار متولى :—
مشكلة حجم السوق ونطاق الانتاج فى الدول الناميه مع اشارة خاصه للجمهوريه العربية المتحده — دار الفكر الحديث للطبع والنشر — القاهره — ١٩٦٥ ص ٤ .

د . عبد العال الصقبان :—
ندوة التنسيق الصناعى العربى المعقوده بالاسكندريه فى ٢٢ يونيو ١٩٧٦ — الامانه العامه لمجلس الوحده الاقتصاديه العربية — القاهرة — ١٩٧٦ ص ٣ .

ومن الناحية التاريخية يمكن القول أن مصر والسودان قطران شقيقان تربطهما وشائج قويه وأواصر متينه — وقد وحدت الطبيعة بينهما أو جعلتهما مكملين لبعضهما والمؤمنون بالتكامل بين مصر والسودان لا يبنون رأيهم هذا على أساس عاطفه أو على اعتبارات سياسية فحسب حيث أن هناك أسس علميه لهذا التكامل — فالنظره عبر التاريخ تظهر روابط قوية تعود الى صلات متناهيه فى القدم امتد أثرها الى أبعد جهات السودان لا الى الأقاليم القريبة من مصر فحسب ٠

فمثلا :— وجدت مقابر المصريين عند دكه من أقاليم النوبه السفلى قبل عام ٣٤٠٠ ق٠م كما عثر على بعض محاصيل السودان فى مخلفات المصريين التى أكتشفت مقابرهم من ذلك العهد كما دلت الابحاث التاريخية فى عصر فجر التاريخ على أن المنطقة التى تقع بين الشلالين الأول والثانى كانت معموره بأقوام من جنس المصريين الذين يسكنون شمال الوادى مما يلى أسوان وكان أهل دنقله من حول الشلال الرابع من نفس الجنس٠ ولما ضعف نظام الحكم فى مصر وسيطر على مصر أسره ليبيه عام ٩٤٠ ق٠م لجأ كهنة آمون الى السودان حتى رجع الملك الى ملك النوبه الذى استرجع وحده وادى النيل وظل أمراء النوبه يحكمون مصر نحو ٧٠ عاما وكما وفدت على السودان وثنية مصر — فقد وفد عليها كذلك الدين المسيحى الجديد الذى كانت مصر فى مقدمة البلاد التى أعتنقته — وتتضح الصلة الوثيقة بين مسيحى الشمال والجنوب من أن مسيحى الجنوب كانوا من أتباع مذهب اليعاقبه الذى كان له الغلبه فى الشمال وذلك فى حوالى القرن السادى الميلادى — ثم بعد ذلك دخل الاسلام مصر ثم ذهبت القبائل الاسلامية الى النوبة ثم تدفقت القبائل العربية الى السودان فى القرن الثالث عشر حامله معها ثقافاتها وحضاراتها التى أصبحت بمرور الوقت حضارة الغالبية الكبرى من السكان وثقافة الجزء الأكبر من اقليم السودان وتبقى الصلات مع مصر لم تنقطع بل على العكس من ذلك — ازدهرت خاصة فى المجالين الثقافى والاقتصادى وتبقى البعثات السفاريه الى الأزهر وانتشار الطرق الصوفيه ورحلات العلماء شاهدا على ذلك التفاعل ٠

ومن ناحية أخرى — فمنذ أن وقعت اتفاقية الحكم الثنائى بخصوص ادارة السودان عام

١٨٩٩ سعت السياسة البريطانية بكل قوتها لفصل القطرين عن بعضهما ولكن تلك السياسة فشلت رغم ذلك فى التأثير فى طبيعة العلاقات بين الشعبين ومن الأدلة على ذلك أن ثورة ١٩٢٤ فى السودان إنما هى فى حقيقتها امتداد لثورة ١٩١٩ — ثم الكفاح المشترك والدعوه أو وحده وادى النيل بين عامى ١٩٢٤ — ١٩٥٢ • حتى نال السودان استقلاله فى عام ١٩٥٦ •

هذا التأثير المشترك والتفاعل الدائم فى شطرى الوادى يمثل حقيقه تاريخيه لايمكن التهوين فى شأنها عند تأهيل كافة التطورات التى شهدها القطرأن على مدى تاريخيهما الحديث •

وعلى العموم فانه يمكن القول أن هذا التجاوب بين الشمال والجنوب هو حقيقه ممتده عبر آلاف السنين ويمكن تفسيرها من الناحية الجغرافية بصفه عامه فروابط الجغرافيا البشرية لسنا فى حاجه للبحث فيها من لغه ودين وأصل ولكن الذى يستحق الايضاح هى روابط الجغرافيا الطبيعية : النيل بالدرجه الأولى يليه ظروف السطح والأحوال المناخيه والنباتيه •

وبالنظر الى خريطة طبيعية لحوض النيل نجد أن مصر والسودان تتألفان فى الوسط من سهول تتسع أحيانا فى السودان وتضيق أحيانا فى مصر ولكنها متصله ببعضها وتحيط بها المرتفعات من الشرق والغرب والجنوب كما يحدها البحر من الشمال وهذه بمثابة تخوم طبيعية قطر واحد — ففى الجنوب هضبة البحيرات — وفى الشرق هضبة الحبشه ومرتفعات البحر الأحمر — وفى الجنوب الغربى مرتفعات تقسيم المياه بين النيل والكنغو • ثم مرتفعات دار فور شمالا وجبال العوينات وهضبة الجلف الكبير فى جنوب غربى مصر ، والملاحظ أن سلاسل جبال البحر الأحمر فى الصحراء الشرقية فى مصر تتجاوزها الى شرق السودان • وهناك الصحراء الغربية وسهل النيل الفيضى بينهما يكونان ظاهره بارزه فى سطح البلدين — وقد لعبت هذه الصحارى الواقعة فى شرق النيل وغربه دورا هاما فى ربط أجزاء الوادى واندماج سكانه وكانت الطرق فيها كثيرة ومعروفه منذ أزمنه بعيده

سلكتها الهجرات البشرية التى كونت سكان الوادى ووجدت الأسس السلاليه المشتركه بين الشعوب سواء أكانت هذه الهجرات من الجنوب الى الشمال أو كانت مضادة من الشمال الى الجنوب وتبعتها القوافل التجاريه التى كان يتم بواسطتها تبادل السلع وتصريف المنتجات .

كما وصلت عن طريق المؤثرات الثقافية المختلفة الى أجزاء الوادى — فهناك درب الأربعين الذى يرجع استخدامه الى عصور تاريخيه قديمه وكان وسيله الاتصال بين مصر وغرب السودان من القاهرة الى أسيوط ووادى العلاقى فى الشرق — ومايليه من جهه الجنوب من طرق عبر الصحراوين الشرقيه والغربية وعليه فانه لايوجد الاحساس بفروق فزيوجرافيه — وكذلك الحال فى المناخ والنبات حيث يتضح أن ظاهرة الحراره والمطر تكاد تكون متشابهه فى جميع خصائصها فى مصر وشمال السودان ونرى فيها الجفاف الشديد الذى يمتد من مصر الى السودان حتى عطبره . ثم يتدرج المطر فى الزيادة كلما تقدمنا جنوبا ويقابل هذا التدرج المناخى تدرج نباتى من الأقليم الصحراوى الى حشائش السفانا الطويله والغابات المختلفه فى أقصى الجنوب .

اذا هناك تدرج بطيء فى الظواهر الطبيعيه . وأقاليم طبيعية متداخله لايحس فيها المتنقل بتغير مفاجىء بل يراها امتدادا طبيعيا للأراضى التى عاش فيها ومن هنا كان التداخل بين الجماعات المختلفة وكانت عمليه الدمج مستمره بين السكان منذ أقدم العصور .

فالنوبيون جنوبى مصر (قبل السد العالى) وشمال السودان فى وادى النيل الضيق والعبابره وكتلتهم الرئيسية فى صحراء مصر الشرقية — والبشاريون وتمركزهم الرئيسى فى شرق السودان — لايرتبطون بالحدود السياسية ويعبرونها . ولايزالون فيها الا ما أكدته الطبيعه وقال به التاريخ — كذلك الحال على الجماعات الغربية والاسلاميه التى وفدت الى مصر مع الفتح الاسلامى وبعده — ثم تحركت جنوبا وأمتد أثرها الى أراضى السودان التى وجدت فيها بيئه رعويه لاتختلف عن بيئه الأجداد فى الجزيره